مجلة العلوم الإنسانية والحضارة ـــ ISSN: 2661-7307
المجلد 04 ـ العدد 01 ـ السنة 2022 ص 36 -45

معاهدة أوشي لوزان 1912/10/15م

Treaty of Auché-Lausanne (luzan) 15-10-1912

مجاهدي إبراهيم *

مخبر التّراث الأثري وتثمينه، جامعة تلمسان، الجزائر، *brahimtlmcuat@gmail.com*

تاريخ الإرسال: 2021/07/25 تاريخ القبول: 2021/10/12 تاريخ: النشر: 2022/01/01

الملخص:

تعتبر هذه الدّراسة بحثا جادّا يرمي إلى التّعريف بواحدة من الإتفاقيات التّي أبرمت بين الإيطاليين والعثمانيين، إستنادا إلى ما عرف لدى الأروبيين باقتسام تركة الرّجل المريض، في إشارة صاغرة للدّولة العثمانية وما أصابها من ضعف، وللأسف فإن النّتيجة النهائية لهذه الإتفاقية قضت بدخول الإيطاليين إلى ليبيا.

الكلمات المفتاحية: معاهدة أوشي، إيطاليا، الدّولة العثمانية.

Abstract:

This study is considered a serious research aimed at introducing one of the agreements concluded between the Italians and the Ottomans, based on what was known among the Europeans to share the legacy of the sick man, in a small reference to the Ottoman Empire and its weakness. Unfortunately, the final result of this agreement required the entry of the Italians into Libya.

Keyword :*Treaty of Auché, Italy, Ottoman Empire.*

* **المؤلف المرسل:**

مقدمة:

وقع العالم العربي في حبال الإستعمار الأوروبي بعد ظهور الثّورة الصناعية وبعد ضعف الخلافة العثمانية، حيث لم يحسن السّلاطين العثمانيين إدارة الدولة واكتفوا بالسّير على نفس النّهج وهو الإنغلاق على النّفس ومحاربة كل تجديد، وإذا كان العثمانيون قد حافظوا على الأقطار المشرقية بحوزتها حتى القرن التاسع عشر بحكم القرب الجغرافي فإن ذلك ما كان ليتحقّق في المغرب العربي الذي عرف حالة الضّعف والتردّي والإستقلالية عن الباب العالي، ناهيك عن التغلغل الأجنبي من خلال الإمتيازات فبعد وقوع الجزائر في يد الفرنسيين سنة 1830م فسح المجال لبقية الدول في البحث على مناطق النفوذ.

ومع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين ونتيجة لتحقق الوحدة الألمانية والإيطالية، تزايدت حدّة التنافس الأوروبي بين القوى التقليدية فرنسا وبريطانيا والقوى الجديدة ألمانيا وإيطاليا، وقد حسم هذا الخلاف ولو نسبيا في مؤتمر برلين الذي مثل هزيمة دبلوماسية كبيرة للإيطاليين بخصوص المسألة التونسية، ففرنسا كانت تريد حماية ناحيتها الشرقية في حين إيطاليا كانت تسابق الزمن للظّفر بمستعمرة خاصة وأنّ عامل الجغرافيا يخدمها.

ومع مطلع القرن العشرين تجدد الخلاف بين ألمانيا وفرنسا فوقع الوفاق الإيطالي الفرنسي وتعرضت ألمانيا لهزيمة دبلوماسية في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة1906م، فبدأ التفكير في السيطرة على ليبيا على إعتبار أنها المنطقة الوحيدة الباقية فتبنّت إيطاليا سياسة اقتصادية مالية منسوجة على منوال السياسة الانجليزية في مصر وإغراق الليبيين بالدّيون والقروض الربوية التي رهنت مستقبل ليبيا وجعلت الدولة العثمانية توقع معاهدة أوشي لوزان صاغرة.

فما هي ظروف توقيع هذه المعاهدة التّي اختلفت الآراء حولها في كونها معاهدة صلح أو تسليم لليبيا؟

1. **الظروف الدولية قبل الاحتلال الايطالي لليبيا:**

شهد القرن التاسع عشر تنافسا استعماريا أوروبيا على العالم العربي بين كل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الدّولة العثمانية تعاني الضّعف والعجز عن ردّ أطماع هذه الدول.

أثارت مسألة الإحتلال الفرنسي للجزائر وتونس والإنجليزي لمصر مخاوف الإيطاليين الين أرادوا أن يكونوا أحد أطراف الاستعمار خاصة بعد إستكمال وحدتها سنة 1870م، لذلك قرّروا وضع يدهم على ليبيا منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي[1].

ومع الاحتلال الفرنسي لتونس أرادت إيطاليا تعويض خسارتها الدّولية فاتّجهت إلى شرقي إفريقيا غير أنها هزمت أمام الأحباش في معركة عدوة سنة 1896م[2]، فوجّهت أنظارها إلى ليبيا وعملت على التّغلغل داخل الأوساط الليبية من خلال فتح فروع لبنك دي روما والمصرف التجاري الإيطالي، وعلى هذا النّحو تدافعت رؤوس الأموال الإيطالية إذ صرّح وزير الخارجية الإيطالي أنذاك **توماس تيتوني** Tomas Tittoni يوم 10ماي1905م أمام مجلس الشيوخ أنّه من الضّروري القيّام مباشرة بإستثمارات واسعة لرؤوس الأموال في ليبيا واتّصل ببنك دي روما وعرض عليه ذلك ولكنّ البنك أبدى تحفّظه[3].

كانت الدولة العثمانية تدرك أطماع الإيطاليين في ليبيا والسياسة التغلغلية التي تتّبعها لذلك فتحت فرع للمصرف الإمبراطوري العثماني في طرابلس مما دفع بنك دي روما إلى الموافقة على فتح فرع له في طرابلس وذلك بعد مساعدة وزير الخارجية له وكان ذلك في سنة 1905م[4].

شرع بنك دي روما في تقديم مساعدات وقروض للمزارعين مقابل ضمان من أصحاب الأملاك فإذا لم يف المقترض بالدّين في أجله المحدّد استولى البنك على العقار أو الأرض محلّ الضّمان وهكذا، وحتى يتوسّع المصرف في أعمال الإستيلاء كان عليه أن يقدّم قروضا على ضمان طرف ثالث ولكي تغطي إيطاليا مشاريعها الإستغلالية أنشأت مؤسسات ذات طابع اجتماعي وإنساني كالمستشفيات والمدارس كما أقامت مكتبا للبريد أتّخذ أداة للتجسس[5] . وفي سنة 1906 سمحت الدّولة العثمانية لإيطاليا بإرسال بعثة عسكرية تحت غطاء بعثة علمية للبحث عن الآثار، وقد استطاعت وضع الخرائط الحربية لجميع المناطق الهامة التي تمر بها[6]

سلكت إيطاليا موقفا سياسيا إلى جانب المسلك الإقتصادي، فقد اعترفت بالحماية الفرنسية على تونس، وأقرّت الحماية الإنجليزية على مصر ، كما وقفت مع فرنسا في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة1906م، وبالمقابل وافقت فرنسا على إطلاق يد إيطاليا في ليبيا مقابل

اعترافها لها بحقّها في المغرب الأقصى، وهكذا أمّنت إيطاليا الوضع الدّولي وأخذت تتحيّن الفرصة لتعتدي على ليبيا وتحتلّها[7].

2. الاحتلال الإيطالي لليبيا.

أتمّت إيطاليا كافة إستعداداتها لاحتلال ليبيا أواخر عام 1911م بعدما وجدت الظّروف الدّولية والأوضاع الدّاخلية مواتية لذلك، وقد سخّرت لعملية الاحتلال قوّات عسكرية بلغت 34 ألف جندي و6300 حصان و1050 عربة و48 مدفع ميدان و24 مدفعا جبليا و145 سفينة و114 قطعة بحرية ضد القوّات العثمانية المكوّنة من 5 آلاف جندي في طرابلس وألفين في برقة[8].

قدّمت إيطاليا في احتلالها لليبيا عدّة تبريرات منها مقتل أحد الرّعايا الإيطاليين وسوء معاملة الرّعايا الأوروبيين، إضافة إلى إرسال تركيا لجنود لها إلى ليبيا لتقوية حاميتها[9]. ولذلك وجهت إيطاليا إنذارا إلى الحكومة العثمانية في 29سبتمبر1911م تطلب فيه السّماح باحتلال المدن السّاحلية، وبعد رفض الحكومة التّركية نزلت القوات الإيطالية إلى درنة واتّجهت وحدات أخرى إلى طرابلس وبنغازي[10].

أرسلت الدّولة العثمانية جيشا لمساعدة السّكان على المقاومة ولكن إيطاليا احتلت جزيرة رودس والجزر القريبة من الأناضول، وأرسلت أسطولا ضرب مدينة بيروت وهدّد مضيقي البوسفور والدّردنيل كما حرّض الإيطاليين البلقان على القيّام بحركات ضدّ العثمانيين[11].

قسّم الجيش المدافع عن برقة إلى أربع معسكرات، تولّى قيادة المعسكر العربي عزيز بك المصري ومعسكر طبرق أدهم باشا الحلبي ومعسكر درنة مصطفى كمال أتاتورك ومعسكر الجبل عبد القادر الغنّاي[12]، ولكنّ القوّات العثمانية وجدت نفسها مضطّرة للانسحاب لأنّ الحرب البلقانية كانت على الأبواب، كما أنّ الدّولة العثمانية لم تكن مستعدّة لمخاصمة إيطاليا، نتيجة لمعاناتها من الفتن الدّاخلية وكذا تحكّم جماعة الإتّحاد والتّرقي إضافة إلى نشأة الفكرة "الطّورانية" وما صاحبها من بروز القومية، فرأت الدولة العثمانية نفسها مضطّرة إلى عقد صلح مع إيطاليا فتمّ عقد معاهدة أوشي في لوزان السويسرية في 18أكتوبر1912م[13].

3. توقيع معاهدة أوشي أكتوبر1912م.

تضاربت أراء المؤرخين حول معاهدة أوشي، فمنهم من اعتبرها معاهدة تسليم ليبيا للاحتلال الإيطالي ومنهم من يعتبرها حتمية، ذلك أن الدّولة العثمانية كانت تعاني الضّعف وبعد أن أيقنت عدم قدرتها على الدّفاع عن ليبيا منحتها استقلالا داخليا [14]. وعقدت المعاهدة في 18أكتوبر 1912م في مدينة لوزان السويسرية وحوت المعاهدة على 11 بندا وجاء فيها :

أ. تتعهد الحكومتان– فور إبرام هذه المعاهدة- بإتّخاذ الإجراءات الضرورية للإيقاف الفوري والمتبادل للأعمال العدائية، وسيتمّ إرسال معتمدين خصوصيين إلى ساحة القتال لضمان تنفيذ هذه الإجراءات.

ب. تتعهدّ الحكومتان بإصدار أوامر تقضي بأن تسحب الحكومة العثمانية ضبّاطها وقوّاتها وموظّفيها المدنيين من طرابلس الغرب وبرقة، مقابل سحب الحكومة الإيطالية ضبّاطها وموظّفيها المدنيين من الجزر المحتلّة في بحر إيجة، على أن يتمّ الجلاء الفعلي للضبّاط عن الجزر المذكورة فور جلاء الضباط عن طرابلس الغرب وبرقة.

ت. تمّ تبادل الأسرى والرّهائن بأسرع وقت ممكن.

ث. تتعهّد الحكومتان بمنح عفو تام وكامل حيث تعفو الحكومة الملكية الإيطالية عن سكان طرابلس الغرب وبرقة وتعفو الحكومة السّلطانية عن سكان جزر بحر إيجة من رعايا السّلطنة العثمانية ممن اشتركوا في القتال، واستنادا عليه فإنّه لا تجوز مقاضاة أو إيذاء أي شخص أيّا كانت طبقته أو مركزه لا فيما يمسّ سواء شخصه أو أملاكه، ولا فيما يتعلّق بممارسته لحقوقه بسبب مبادراته السّياسية والعسكرية أو بسبب الأراء التي أبداها خلال الحرب، وبالتالي فإن أولئك الذّين تم سجنهم فإنّه يتحتّم إطلاق سراحهم.

ج. يتمّ على الفور إحياء وتنفيذ كل المعاهدات والإتفاقيات أيّا كان نوعها أو صيغتها أو طبيعتها والتي أبرمت أو كانت سارية المفعول بين الطّرفين قبل الحرب، وتعود الحكومتان كلتاهما اتجاه الأخرى ورعايا كلّ منها إلى وضع مطابق لما كان عليه الأمر قبل اعلان الحرب.

ح. تتعهّد إيطاليا كلّما جدّدت معاهداتها التّجارية مع الدّول الأخرى بأن تبرم مع تركيا معاهدة تجارية على أساس القانون الأوروبي العام، أي توافق ايطاليا أن تترك لتركيا استقلالها الاقتصادي بكامله، كما توافق ايطاليا أيضا على أن ترفع الرّسوم الجمركية النّسبية في تركيا من 11% إلى 15%، وتوافق على إنشاء احتكارات وجباية رسوم استهلاكية،

وزيادة على ذلك تمّ الإتفاق على أنّه إذا ما رأت تركيا الاستعاضة على احتكار المواد الخمس المذكورة أعلاه وقرّرت إخضاعها إلى رسوم إستهلاكية إضافية فإنّ تلك الرّسوم الإضافية يتوجّب أن تفرض كذلك على المنتجات المشابهة من حاصلات تركيا أو أيّة دولة أخرى.

خ. تتعهّد الحكومة الايطالية بإلغاء مكاتب البريد الايطالية العاملة في السّلطنة العثمانية حال قيام الدّول الأخرى ممّن لها مكاتب بريد في تركيا بإلغائها.

د. بما أنّ الباب العالي ينوي الدّعوة لعقد مؤتمر أو الدّخول في مباحثات مع الدّول العظمى المعنية لإجراء مفاوضات ترمي إلى إبطال نظام الإمتيازات الأجنبية في تركيا بغية استبداله بنظام القانون الدّولي، فإنّ إيطاليا وإعترافا منها بمشروعية نوايا الباب العالي تعلن منذ الآن عزمها على مؤازرته في هذا الشّأن مؤازرة تامة وصادقة.

ذ. رغبة من الدّولة العثمانية في التعبير عن امتنانها للخدمات الطبية التي أسداها الرّعايا الايطاليون العاملون في دواوينها، فإنّها تعلن عن استعدادها لإرجاعهم إلى الوظائف التّي كانوا يشغلونها، وزيادة على ذلك فإن الحكومة العثمانية تتعهّد ببذل وساطتها لدى المؤسسات التي لها علاقة بها لكي تقوم بمعاملة الرّعايا الإيطاليين الذّين كانوا مستخدمين لديها ممّن لحقتهم ظروف مماثلة.

ر.تتعهّد الحكومة الإيطالية بأن تدفع سنويا لخزانة الدّيون العمومية العثمانية لحساب الحكومة السّلطانية مبلغا يساوي معدّل المبلغ المستوجب لخزانة الدّيون العمومية، وفي حالة وقوع خلاف فإنه سيتعهّد بحسمه إلى هيئة تحكيم يرأسها مرجّح يعين بإتفاق الطرفين.

ز. تصبح هذه الإتفاقية سارية المفعول في نفس يوم توقيعها .

وإثباتا لما تقدّم فقد وقّع المعتمدون المفوّضون هذه المعاهدة وختموها بأختامهم، ويعلن المندوبون المعتمدون أنّ الملاحق الأربعة الواردة أعلاه تشكّل جزءا مكمّلا للإتفاق الحالي الأوّلي السّري وذلك تماشيا مع المادّة التّاسعة من نفس الإتفاق، والموقّعون هم :

بيترو بيرتوليني محمد نابي

تويدو فوزيناتو

جيوزيبي فولبي علو فخر الدين

في لوزان، بتاريخ: 15تشرين الأول/أكتوبر1912م[15] .

الملاحظ في هذه التّسوية أن الدّولة العثمانية سلكت سبيل المضطّر إلى المصالحة، وينجلي حرج موقفها في المنشور الذّي أصدره السّلطان العثماني مانحا أهل ليبيا الإستقلال الذّاتي، وكذلك في محاولة تعيين نائب للسّلطان في طرابلس الغرب يضمن حكم البلاد على أسس شرعية ومحاولة الحصول على تعهّد من إيطاليا بحكم البلاد طبقا للشريعة الإسلامية وأن يذكر السلطان في خطبة الجمعة .

وهكذا حاول السّلطان الذّي لا حول له أن يبقي التّبعية الرّوحية، ولكنّ المستعمر الذّي يملك القوة لا يتقيّد بالإتفاقات التي يوقّعها مع خصم أضعف منه[16] .

4. ردود الفعل اللّيبية على معاهدة أوشي 1912.

وقّعت الدّولة العثمانية مع إيطاليا معاهدة أوشي من غير إستشارة اللّيبيين[17] ، ولكي تحفظ الدّولة العثمانية ماء وجهها أمام الرّأي العام الإسلامي أصدر السّلطان منشورا منح فيه اللّيبيين الإستقلال الداخلي وذلك تبرئة لنفسه[18] ، وبالموازاة مع ذلك أصدر ملك إيطاليا منشورا يؤكد سيادة إيطاليا الكاملة وهذا مناقض للقانون الصّادر في فبراير 1912م الذّي وعد فيه اللّيبيين بالعفو عنهم والمحافظة على الشّعائر الدّينية الإسلامية، كما يسمح لهم بذكر جلالة السّلطان الأعظم بصفته خليفة المسلمين في الصّلوات العامّة[19] .

لقد كان لهذه الممارسات الإيطالية أثرها في انتفاض اللّيبيين، والحقيقة أن المقاومة المحلية لم تلتف حول قيادة واحدة قبل 1914م، فقد أعلن سليمان الباروني نفسه رئيسا لحكومة وطنية في طرابلس، وفي فزّان تصدّى سالم عبد النّبي للمستعمر، بينما تولّى الشيخ أحمد الشّريف السّنوسي قيادة الطريقة السنوسية وبدأ جهاده في الصحراء الجزائرية، وكانت نقطة التّصادم بين الليبيين والإيطاليين في برقة بمساندة بقايا العثمانيين غير أنّ ضغط الطّاليان على الدّولة العثمانية دفعتها لسحب قواتها[20] .

ولمّا أدرك الليبيون عدم جدوى مقابلة الإيطاليين في وقائع منظمة اتّجهوا نحو إستراتيجية حرب العصابات[21] . واتّجه أنور باشا المعزول من قبل السّلطات العثمانية إلى واحة الجغبوب والتقى الشريف السنوسي وأبلغه أنّ ليبيا أصبحت مستقلة ولها الحق في الدّفاع عن نفسها، ممّا جعل الطريقة السّنوسية صاحبة الكلمة الأولى وبيدها مقاليد الحكم [22] .

لقد جاءت ردود الفعل الأولية متباينة وتفتقر للقيادة الموحّدة غير أنّها أوقعت خسائر معتبرة بالجيش الإيطالي وذلك بفعل النشاط الكبير للطريقة السّنوسية والتي ألحقت هزيمة كبيرة بالطاليان في معركة قرب درنة في يوم الجمعة 16ماي1913م[23] ، إلّا أنّ ذلك لم يؤثر على الطّاليان الذّين استطاعوا تثبيت حكمهم مع الوقت.

الخاتمة :

لقد كان لحالة الضّعف وإختلال التوازن التي عرفها العالم في القرن نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلادي أثر في وقوع العالم الإسلامي بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصّة في قبضة الاستعمار الأوروبي.

عملت الدّولة العثمانية في هذا الظرف على تجديد نفسها من خلال سياسة الإصلاحات والمراسيم السّلطانية، غير أنّ تلك الإصلاحات تجاوزها الزّمن وتساقطت الأقطار التابعة لها كأوراق الخريف، وزاد الطين بلّة تولّي جماعة الإتحاد والتّرقي الحكم وعزلها للسّلطان الذي كان ينادي بالجامعة الإسلامية، وبروز القومية التركية "الطورانية" وسياسة التّتريك التّي أدّت لظهور المقاومة والجمعيات العربية.

لم تخرج ليبيا عن هذا السّياق فمنذ إخضاعها للحكم العثماني سنة 1551م والقضاء على فرسان القديس جون الأورشليمي، تركّز الحكم في منطقة طرابلس الغرب إلى غاية سيطرة الأسرة القرمانلية سنة 1835م، أين بدأ التّفكير الجلي في تثبيت الحكم الايطالي في المنطقة بعد فشل إيطاليا دبلوماسيا في مؤتمر برلين أمام فرنسا التي ظفرت بتونس سنة 1881م.

لمّا أيقنت الدولة العثمانية عدم قدرتها في الدفاع عن ليبيا سعت للسّبل الدبلوماسية، وأمام الرأي العام العالمي وقّعت معاهدة أوشي التي ركزت على إظهارها بمظهر الصّلح، ولكن من يقرأ بنودها بتمعّن يستشف أنّها معاهدة تسليم ليبيا لإيطاليا خاصة وأنّ الملك الإيطالي صرّح بذلك عشية توقيعها، هذه المعاهدة التي رهنت مستقبل ليبيا، ممّا حذا بالسّلطان العثماني وسعيا منه لتبرئة نفسه إلى تحميل اللّيبيين مسؤولية الدّفاع عن أنفسهم لتبدأ الحركة الوطنية الليبية مقومتها .

الهوامش

[1] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات إتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004م، ص94.

[2] محمود شاكر، التاريخ الإسلامي : التاريخ المعاصر في بلاد المغرب، ج14،ط2، المكتب الإسلامي، بيروت،1996م، ص15.

[3] سالم فرج عبد القادر، " دور بنك دي روما Banco Di Roma في التّمهيد للغزو الايطالي 1907-1911م"، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة سبها ،المجلد7، العدد 1، 2008م، ص2.

[4] نفسه، ص2.

[5] صلاح الدّين العقاد، تاريخ ليبيا المعاصرة، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1970م، ص12.

[6] شوقي عطا الله الجمل،المغرب العربي الكبير في العصر الحديث " ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب"، ط1، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة،1977م، ص372.

[7] محمود شاكر، المرجع السابق، ج14، ص16.

[8] محمدعلي داهش، المرجع السابق، ص95.

[9] نيقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا المعاصر، معهد الدّراسات العربية العالية، ليبيا،1958م، ص80.

[10] صلاح الدين العقاد، المرجع السابق، ص13.

[11] محمود شاكر، المرجع السابق، ج14، ص18.

[12] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص376.

[13] نيقولا زيادة، المرجع السابق، ص83.

[14] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص97.

[15] محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر: الإستمرارية والتغيير، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014م، ص426-431.

[16] إسماعيل ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر،ط1، مكتبة العبيكات، الرياض،2000م،ص316.

[17] محمد علي داهش،المرجع السابق دراسات...،ص97.

[18] صلاح الدين العقاد، المرجع السابق، ص16.

[19] نفسه، ص17.

[20] نيقولا زيادة، المرجع السابق، ص81.

[21] نفسه، ص85.

[22] محمود شاكر، المرجع السابق،ج14، ص19.

[23] نيقولا زيادة، المرجع السابق، ص85.

المراجع:

1.إسماعيل ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر،ط1، مكتبة العبيكات، الرياض،2000م

2.سالم فرج عبد القادر،" دور بنك دي روما Banco Di Roma في التّمهيد للغزو الايطالي 1907-1911م"، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة سبها ،المجلد7، العدد 1، 2008م.

3.شوقي عطا الله الجمل،المغرب العربي الكبير في العصر الحديث " ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب"، ط1، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة،1977م

4.صلاح الدّين العقاد، تاريخ ليبيا المعاصرة، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1970م

5.محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات إتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004م.

6.ـــــــــــ، المغرب العربي المعاصر: الإستمرارية والتغيير، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014م، ص426-431

7.محمود شاكر، التاريخ الإسلامي : التاريخ المعاصر في بلاد المغرب،ج14،ط2، المكتب الإسلامي، بيروت،1996م.

8.نيقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا المعاصر، معهد الدّراسات العربية العالية، ليبيا،1958م